الفصل الثاني
النظام الجديد للإعلام
وأطروحات الشمال والجنوب

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

كان من نتائج اجتماع نيودلهي الداعي لتبادل المعلومات تبادلا متوازنا حرا بين الدول المتقدمة والدول النامية أن طفا على السطح معارضون من الشمال والجنوب (NORD ET SUD) ، نتيجة للمفاهيم الخاصة بالإعلام والمفاهيم المتحررة والماركسية التي يتباعد بعضها عن البعض الآخر، خاصة في الوسائل الخاصة بإقامة نظام عاملي جديد للإعلام.

وإذ أثبتت دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية منها عبر تاريخها الطويل قدرتها على الانتفاع من الحوار مع الحضارات الأخرى أخذا وعطاء،فإنها اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى،الى ممارسة هذا الحوار من منطلق القدرة والرغبة في الاستفادة والافادة،مع الحرص دائما على الحفاظ على خصوصيات هويات دول العالم الثالث.

وتحتل دول العالم الثالث موقعا خاصا بين الدول المتقدمة في علاقاتها بالشعوب النامية،وبالتالي،فالحوار العربي- الأوروبي[1] مثلا بات أكثر من ضرورة دائمة لمصلحة الطرفين،انطلاقا من عوامل ثابتة ودائمة منها العوامل الجغرافية وروابط الجوار،والعوامل التاريخية التي أفردت نموذجا فريدا في تعاون الشعوب يحمل شعلة الحضارة واثرائها.

كما أن التحاور مع العرب أكثر يسرا باعتبارهم كيانا حضاريا واحدا،وليس مجموعة من الكيانات المتباينة كما هو الشأن بالنسبة لدول العالم الثالث برمتها.وتعتبر

---

[1] للاستزادة في الموضوع،انظر مؤلفنا حول"**الحوار بين الشمال والجنوب**"،دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة،ط1،سنة2004م،مصر،القاهرة.

تكنولوجيا الاتصال من بين العناصر الأساسية في الحوار،وبحكم ظروف التطور الحضاري في العالم،فقد أصبحت الدول المتقدمة هي المسيطرة على هذه التكنولوجيات،ومن ثم كانت مسئولية العالم المتقدم في معاونة الدول العربية،ودول العالم الثالث،بوجه عام،في اختيار التكنولوجيا المناسبة لكل دولة من دوله وترشيد استخدامها وتوظيفها،وكذلك في اقامة الصناعات اللازمة لها سواء على المستوى الوطني أو القومي.

إن أطروحات الجنوب نحو الشمال تهدف في مراميها البعيدة الى الدور الذي تلعبه في نشر حضارة العالم الثالث وثقافتها وقيمها وابلاغ رسالتها،ومساهمتها في بناء الحضارة الانسانية،ويأخذ هذا الدور أبعادا مختلفة.في ضوء الواقع الجغرافي والتاريخي والروحي والثقافي،ويعبر عن نفسه بعلاقات تعاون وثيقة مع البلدان الأخرى وعلى النطاق العالمي،ويهتم خاصة بالتعاون مع البلدان الاسلامية والافريقية وبلدان العالم الثالث،في مجال تعزيز الثقافة المشتركة في مختلف مجالات الاعلام والاتصال.

المبحث الأول

الخلافات بين الشمال والجنوب

يتجلى الخلاف بين دول الشمال ودول الجنوب، في أن مطالب دول العالم الثالث، بإحداث سياسات إعلامية جديدة، باتت مفهومة، ومعروفة، لدى الجميع. وحتى لايتم تشويه الصورة الحقيقية يجب الإقرار بأن هناك ثلاث أطروحات متعارضة، كل منها حبيسة أو متضامنة مع ميول إيديولوجية أو مصلحية خاصة.

المطلب الأول

الأطروحة الأولى

وهي أكثر اعتدالا وعقلانية، والتي غالبا ما تقدمها الحكومات في البلدان الحريصة على استقلالها السياسي، والتي تبدي اهتماما خاصا بأن تجد لنفسها هوية ثقافية- ولو بالقول – وترى هذه الحكومات بأن ثقافة بلدانها لا تزال تحول دون مجراها الطبيعي الخاص بها بواسطة الأنباء الصادرة عن القوى الاستعمارية القديمة. وترى أيضا، هذه الحكومات، بأن وسائل الإعلام، يمكن أن تساهم بقوة في رسم تطور البلدان النامية تطورا ينطبق مع عبقريتها، وفي ذات الوقت يحترم سيادتها، والبلدان القريبة من هذا الموقف تتحدث غالبا عما يسمى (**بنظام ثقافي عالمي جديد**) على حد تعبير رئيس جمهورية السنغال.

المطلب الثاني

الأطروحة الثانية

وتمثلها حكومات البلدان التي تقول بأنها ثورية. ويقوم منطق هؤلاء على أساس أن التحرر من الاستعمار في المجال الإعلامي يمر حتما عن طريق إقامة نظام (**تقدمي**) وبتأميم كلي للمؤسسات الملحقة بكل ما يهم الإعلام (**وكالات الأنباء، الإذاعة والتلفزيون**. . الخ. .) ، وامتلاك الجماعة لكل وسائل التعبير، فيصبح الصحفي مناضلا همه الوحيد إقامة مجتمع (**اشتراكي**) ويكافح ضد الامبريالية في الخارج.

المطلب الثالث

الأطروحة الثالثة

وتتميز هذه الصفة بتنوعها وبتقديمها عدة بدائل، فهي ليست من وحي الحكومات وكأنها صادرة من المحتجين المعارضين أو المنشقين. وهذا يعني أنها تعبر عن نفسها بوسائل أخرى، تختلف عن المؤتمرات الرسمية. وتعتمد هذه الأطروحة على شجب شيئين اثنين هما:هيمنة الشمال الثقافية، وسيطرة الحكومات القائمة في جميع بلدان الجنوب على الإعلام. أما عمق هذه الصفة، فهي اعتبارها المهاترات القائمة حاليا حول الخلل في الإعلام أو إعادة بناء الثقافات هو نوع من الإلهاء، وترى أن تحرير الإعلام من الفكر الاستعماري يمر بطريق قلب السلطات التي أقيمت في الجنوب. وفي طرح آخر يتبناه كل يوم عدد متصاعد، من صحفيي العالم الثالث،

تؤكد هذه الصيغة على ضرورة إيجاد توافق بين حرية التعبير لدى الصحفيين، مع أولويات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأطروحات لها أنصارها في بلدان الشمال وهو ما يبعث الريبة والشك في خصومها أي دول الجنوب، وبالتالي، فإن النزاع بين الشمال والجنوب يتمركز حول الخلافات السياسية والاقتصادية، والتي هي أساسا قائمة بين الشرق والغرب.

إن البلدان الغربية تتأرجح بين تيارين، **الأول** يلح على شرعية مطالب البلدان الفقيرة، ولا يجد في هذه المطالب ما يتعارض مع مبدأ حرية الاعلام التي تدعيها الديمقراطيات الغربية. فإرادة الحفاظ على الهوية مهددة وإقامة وكالات أنباء جديدة هي إذن تعبير شرعي بالقول لهذا المبدأ الذي عممته أوروبا. أما التيار **الثاني** فيقع في الطرف الآخر من هذا الموقف، فيرفض النطاق الذي يقدم تدجين الإعلام على أنه نوع من الديمقراطية أو التحرر من القوى الأجنبية، وكمثال على ذلك الهند، الذي طرد المسئولون فيها سنة (1978م) الصحفيين الأجانب الذين رفضوا الالتزام بتقديم تحقيقاتهم الصحفية أو برقياتهم للموافقة المسبقة من قبل السلطات.

المبحث الثاني

الأهداف والوسائل

يجمع الكل أن نظام المواصلات الموجود في عالمنا رديء. وهنـــاك تنديـــد يتصاعد يوميا، من صحفيي العالم الثالث (le tiers monde) ، تطالب بإعـــادة النظر في النظام الإعلامي القائم واستبداله" **بنظام إعلامي عالمي جديـــد** ". ويمكـــن الوصول إلى اتفاق بين دول الشمال ودول الجنوب حول الأهداف. فالدبلوماسيون يبرعون في التذكير بالمبادئ الكبرى أو بالصيغ المشترك فيها، إلا أن الصعوبات تـــبرز من اللحظة ذاتها التي يجب تطبيق هذه المبادئ أو البت فيها.

وحول بلوغ أهداف نظام إعلامي (جديد). كان من المنطقـــي اخـــتلاف وجهات النظر بين الماركسيين وغيرهم حول الوسائل التي تمكن من بلوغ أهداف هذا النظام المنشود. فإذا كان الأمر يقتضي تجنب مؤامرة الصمت التي يقـــع ضـــحيتها الفقراء، فلابد من أن تتحدث وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة عن تلك الأشياء التي لا تتحدث عنها، وكأن الحكومة الفرنسية في إطار المجموعة الأوروبية تحتفظ لنفسها بحق إجبار الصحف على الحديث عن هولندا بحجة أن هولندا تنتمي إلى كيان سياسي واحد. وهو ما يتعارض مع مبدأ حرية الإعلام تجاه الدولة. [1]

وإذا كان الأمر يتعلق بتشويه الإعلام إراديا أو لا إراديا، فإن الذي لا يرقى إليه شك، أن علينا أن نأخذ الشرح الهندي للأحداث التي تقع في الهند. إلا أو وسائل

---

[1] وسائل الإعلام والدول النامية، مرجع سبق ذكره.

الإعلام الغربية لا يمكن أن تكتفي بهذا الصدى وحده إلا إذا تخلت عن مبادئ تعدد المصادر الذي يدعون أنهم متعلقون به.

أيضا، إذا كان الأمر يتعلق بقيام تبادل ثقافي عادل، مثل:الكتب والصحف والأفلام والبرامج الإذاعية والمرئية، فإن البلدان الحرة يفترض فيها أن ترفض قيام تبادل يتعارض مع قوانين حرية التبادل الثقافي. وإن أدى هذا الرفض إلى المساس بحق الدول الفقيرة في ممارسة حريتها في هذا المجال.

إن واقع اختلال التوازن في المبادلات الدولية المتعلقة بالإعلام، وانعكاسات السيطرة الناجمة عن قوة مصادر الإعلام في البلدان الغنية، لايمكن أن تتغير بين يوم وآخر من قبل المجموعة الدولية. فلم تكن المجتمعات يوما مرتبطة بعضها بالبعض الآخر ومتداخلة فيما بينها مثلما هي عليه اليوم، وبالتالي، تتفق هذه البلدان على الأقل في الظاهرة على الدعوة إلى التعاون (**في إطار الاحترام الكلي للاتفاقات التي تسود العلاقات المتبادلة بين الدول المشاركة**). إن هذه المبادئ حسب صيغة هلسنكي، بعيدة عن أن تشكل سورا حاميا للسيادة يتضمن مبدأ حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وانطلاقا مما تقدم، فإن المطالبة (**بإعادة التوازن**) في الإعلام، ليس إلا العودة إلى حوار الطرشان، بين النظريات و (**الوقائع**) التي ينبذ كل منهما الآخر. هذه المفاهيم المتعارضة، تكرس اللاتناظر في التبادل الإعلامي وتساعد الأقوياء والأغنياء.

ونظرا لعدم وجود قواعد عامة مقبولة من الجميع لوظيفة الإعلام، وانطلاقا من كون الصحافة مهنة، فإن كل جهد يهدف إلى الحد من الآثار الناجمة عن سيطرة

الأطراف الأكثر غنى، يجب أن ينطلق معتمدا على الواقع المزدوج التالي: (هناك على المستوى الدولي وعلى مستوى مختلف الدول، لا مساواة كبرى بما يتعلق بوسائل الإعلام المتاحة. مما يؤدي بالضرورة إلى الأضرار بحق ممارسة الحرية (la liberté) لدى الشعوب الأضعف، وهذا ماينطبق على الإعلام مثلما ينطبق على المجالات الأخرى، إلا أن إقامة" **توازن** " عن طريق استخدام السلطة، بين الأخبار وبرقيات الوكالات والأفلام وبرامج التلفزيون فإنه سيضر بالتأكيد بحق ممارسة الحرية (la liberté) بالنسبة لكل البلدان التي يهمها الأمر) **فرانسيس بال:وثائق فرنسية (1980م)**.